

شركاء عالميون في العمل: منتدى المنظمات غير الحكومية حول الصحة الجنسية والإنجابية والتنمية دعوة برلين الى العمل

حان الوقت الآن بالنسبة الى المانحين وقادة الحكومات في كل المستويات لتسريع عملية تنفيذ برنامج العمل التابع للمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية [فيما بعد المؤتمر] باعتباره أساسا لتحقيق المساواة والعدالة وحقوق الإنسان والنمو الاجتماعي والاقتصادي.

وقد اجتمع قادة منظمات غير حكومية من أكثر من 130 بلدا في برلين لمطالبة المجتمع الدولي بتعزيز وتقوية التزامه برؤية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبالخصوص في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وقد كانت أجندة المؤتمر ملحة عام 1994، إلا أنها اليوم ملحة أكثر حيث تبحث البلدان والمجتمعات والأفراد عن حلول فعالة للأزمات المالية والسياسية والإنسانية والبيئية ولتغيير المناخ والموارد الصحية غير الكافية، ولتواصل النسب العالية لوفيات الأمهات وانتشار الأمراض لديهن، وانتشار فيروس مرض السيدا، وللتفاوة في ضمان حقوق الإنسان. ومن المهم الاعتراف بالمحددات الاجتماعية للصحة المسؤولة عن جزء هام من التفاوتات في المجال الصحي داخل البلدان وفي ما بينها. ويعتبر الوصول الى المعلومات والخدمات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والقائم على الحقوق أساسيا لدراسة هذه القضايا. وقد أحدث المؤتمر إجماعا عالميا رؤويا أكد على أفضل طريقة لتحسين السياسات العالمية في مجال الصحة والسكان ودعم التنمية المستدامة والنهوض بحقوق الإنسان والمساعدة على وضع حد للفقر، وتتمثل هذه الطريقة في:

- الاستثمار في مجال الصحة والحقوق بالنسبة الى المرأة والشباب،
- توفير المعلومات والخدمات والأدوات الشاملة للجميع في مجال الصحة الجنسية والإنجابية،
- وضع حد للتمييز ضد الفتيات وضمان وصولهن الى كل المستويات التعليمية،
- والنهوض بالمساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين الفتاة والمرأة.

وقد تم التأكيد مرارا من قبل الحكومات¹ على مبادئ المؤتمر الأساسية والإجراءات ذات الأولوية، باعتبار أن لها روابط مع جوانب أخرى للتنمية، كما في الدورة الـ21 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1999، وإعلان الألفية الذي تبنته الأمم المتحدة عام 2000، وأهداف الألفية للتنمية، ونتائج القمة العالمية عام 2005، وإدراج وصول الجميع للصحة الإنجابية باعتبارها هدفا من أهداف الألفية للتنمية، وفي القرار الذي تبنته لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية عام 2009 وفي التوصيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن متابعة معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولم يبق سوى خمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية، وهما مرتبطان ارتباطاً كاملاً، لذلك فإننا ندعو صانعي القرار على الصعيد المحلي والوطني والدولي الى العمل مع المنظمات غير الحكومية من أجل وضع إجراءات ملموسة وعملية وممولة بشكل كامل لضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ونحث على أن يتم اتخاذ الإجراءات التالية حالاً:

1. **ضمان أن يتم الاعتراف بالحقوق الجنسية والإنجابية، باعتبارها من حقوق الإنسان، وتحقيقها بشكل كامل.** تعديل القوانين والسياسات لحماية الحقوق الجنسية والإنجابية والنهوض بها، والتي تعتبر أساسية لتحقيق أعلى مستوى للصحة يمكن تحقيقه. إلغاء القوانين والسياسات المُقيدة والتأديبية التي تمنع الوصول الى المعلومات والخدمات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتلك التي تجرّم نقل فيروس مرض السيدا والإجهاض. وينبغي أن تلتزم هذه القوانين والسياسات، على الأقل، بالمعايير والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث تمكن هذه الحقوق من اتخاذ القرارات الحرة والمطلعة بخصوص الزواج والحمل والولادة ووسائل منع الحمل والتوجه الجنسي واللذة والمعاش. ووضع حدّ للإكراه الجنسي والإنجابي وللوصم والتمييز والممارسات التقليدية المضرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، خصوصاً العنف ضد المرأة والفتاة.

2. **الاستثمار في مجال المعلومات والأدوات والخدمات² الشاملة ذات الصلة بالصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها أولوية في تقوية النظام الصحي.** إننا قلقون بشدة من نتائج عمليات الإجهاض غير الآمنة ومن وفيات الأمهات، وبالتالي فإننا ندعو الحكومات الى دراسة هذه القضايا باعتبارها من قضايا الصحة العامة وحقوق الإنسان. ضمان الوصول العادل والمستطاع الى وسائل منع الحمل، والى الإجهاض الآمن والقانوني³، والعناية المتخصصة بالأمومة والمواليد الجدد⁴، بما في ذلك الوصول والإحالة الى تعقيدات الحمل والولادة، والوقاية من فيروس فقدان المناعة ومرض السيدا وتشخيصه ومعالجته ورعاية المصابين به وبكافة الأمراض الأخرى المنقولة جنسياً، وأثناء الأزمات الإنسانية. ويجب أن تكون كل هذه الخدمات متوفرة وممولة تماماً في كامل النظام الصحي وخصوصاً في القطاع العام وفي مستوى الرعاية الصحية الأولية، وأن يؤخذ في الاعتبار أيضاً الدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الصحية التكميلية. وتوفير هذه الخدمات للجميع مع ضمان الرعاية الصحية الجيدة التي تتلاءم مع النوع الاجتماعي والسن، وعدم التمييز ضد

² يتضمّن مفهوم الصحة الإنجابية قدرة الفرد على أن يكون له حياة جنسية مرضية آمنة، والقدرة على الإنجاب، وحرية اتخاذ القرار بخصوص ما اذا كان يريد القيام بذلك في الوقت وبالطريقة والوتيرة التي يريد. ومما يتضمّنه المفهوم أيضاً حق الرجل والمرأة في الحصول على المعلومات وفي الوصول الى وسائل التنظيم العائلي الآمنة والفعالة والمتناولة والمقبولة التي يختارونها، والوسائل الأخرى التي يختارونها أيضاً لتنظيم الخصوبة والتي لا تتضارب مع القانون، والحق في الوصول الى خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تمكن المرأة من المضيّ بأمان في الحمل والولادة، وتوفير أفضل الفرص ليكون للزوجين طفل في صحة جيّدة.... وتُعرّف الرعاية الصحية بكونها مجموعة الوسائل والأساليب والخدمات التي تسهم في الصحة الإنجابية والرفاهة بمنع حصول مشاكل الصحة الإنجابية وحلّها. كما تشمل الرعاية الصحية أيضاً الصحة الجنسية التي تهدف الى الارتقاء بالحياة والعلاقات الشخصية، وليس مجرد الاستشارة والرعاية ذات الصلة بالإنجاب والأمراض المنقولة جنسياً. (برنامج عمل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية، الفقرة 2.7)

³ وفقاً للالتزامات المتفق عليها دولياً وأدوات حقوق الإنسان.

الفئات متدنية الدخل والفئات الأخرى المهمشة. ويجب ان لا يلجأ مقدمو الخدمات الى إصدار الأحكام، بل يجب عليهم اتباع أخلاقيات المهنة واحترام التنوع. دعم الإبداع بما في ذلك تطوير التكنولوجيا والنماذج الخدمائية والوصول الى التقدم العلمي. وناشد الحكومات الى وضع أهداف ومؤشرات في التخطيط الصحي الوطني وعمليات إعداد الميزانيات بما يضمن تحقيق نتائج ايجابية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

3. **ضمان الحقوق الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب.** تمكين الشباب من اتخاذ القرارات المطلعة بخصوص حياتهم ومعاشهم في بيئة تُزيل كل الحواجز التي تحول دون الوصول الى جميع أنواع المعلومات والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ضمان السرية وإلغاء موافقة الأولياء والأزواج والقيود العمرية. الزيادة في الموارد اللازمة لتوفير الخدمات الفعالة والمستمرة التي تتأثر بالنوع الاجتماعي وتتلاءم مع احتياجات الشباب، والتربية الجنسية الشاملة القائمة على الأدلة وفي الوقت المناسب. الاعتراف بتنوع الشباب واحترامه وجمع البيانات غير المجمعّة المتعلقة بالعمر والنوع.

4. **وضع وتنفيذ آليات رسمية لمشاركة ذات معنى للمجتمع المدني في البرامج والقرارات المتعلقة بالسياسة والميزانية وبالتابعة والتقييم.** توفير فرص مستمرة، خصوصا للمرأة والشباب ليكونوا شركاء كاملين في الحوار المتعلق بالسياسات وفي عمليات صنع القرار. الزيادة في التمويل وضمان استقلالية المنظمات غير الحكومية، خصوصا المنظمات النسائية، للتوسع والقيام بعملها الإعلامي، والتأثير والدعوة الى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. إلغاء القوانين المُقيّدة التي تحكم المنظمات غير الحكومية وسنّ وتنفيذ التشريعات التي تحمي وتسهّل أعمالها. الاعتراف بالدعوة الى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية باعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان، وحمائهم، وتشجيع القيادة المفيدة لدى المرأة والشباب والمجموعات التي تعيش في ظروف تزيد من إمكانية تعرّضها للآذى.

5. **ضمان أن تخصص الحكومات والجهات المانحة الموارد والميزانيات الكافية التي تلبي حاجات الجميع في ما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.** نحثّ كل المانحين، خصوصا أثناء الأزمات الاقتصادية، على الوفاء بالتزاماتهم بخصوص المساعدات الخارجية، وعلى توفير التمويل الكامل طويل المدى والمتوقع. وضع وتنفيذ إجراءات ملموسة وعملية وممولة بشكل كامل لضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. تعزيز سياسات تقوم على احتياجات الأفراد وقابلة للاستمرار اقتصاديا وبيئيا والتوفيق بينها. إعطاء الأولوية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية باعتبارها أحد المكونات الحرجة للعدالة الاقتصادية والاجتماعية والصحة والتنمية.

وندعوكم الى تبني المبادئ التالية لدى اتخاذ الإجراءات:

- **العدالة والمساواة.** إن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف الألفية للتنمية لا يمكن أن تتحقق بدون عدالة ومساواة، لذلك ينبغي تصميم العمل ومتابعته بما يشجع على العدالة والمشاركة والتمثيل.
- **الشمولية والشفافية.** كل الجهات المعنية بمن فيها المنظمات غير الحكومية المعلنة ينبغي أن تتشارك في العمل للتأكد من أن الإجراءات ذات الأولوية قد تم اتخاذها وأنها مؤثرة.
- **المساءلة والاستدامة.** كل الجهات المعنية – صانعو القرار والأطراف المانحة والمجتمع المدني – ملتزمة بتحقيق برنامج عمل المؤتمر وبضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.
- **العمليات الديمقراطية والسياسات المتحررة من العقائد الأصولية المُقيّدة لحقوق الإنسان.**

نحن، المنظمات غير الحكومية المشاركة في منتدى المنظمات غير الحكومية: شركاء عالميون في العمل، نناشد الحكومات بأن تؤكّد من جديد التزاماتها ببرنامج عمل المؤتمر، وباعتبارنا منظمات غير حكومية فسوف نعمل على إنجاز دعوة برلين هذه للعمل في بلداننا ومجتمعاتنا، وسوف نتعاون مع الحكومات والوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف ومع صانعي القرار والقطاعات الأخرى للحركات الاجتماعية من أجل ضمان تنفيذ البرنامج ومساءلة الحكومات على التنفيذ الكامل لهذه الدعوة في الوقت المناسب.

إن البشر لا يمكنهم العيش بكرامة دون تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية بشكل كامل. لذلك فإننا نطالب كل الحكومات بالوفاء بالالتزامات التي تعهّدت بها في القاهرة عام 1994 نحو شعوبها ونحو المجتمع الدولي. وبصفتنا منظمات غير حكومية، فإننا نعمل يوميا لدعم الحق في الصحة ونلتزم بهذه الدعوة للعمل وبنشرها بين صانعي القرار والأطراف المعنية الملتزمين بتشكيل المستقبل. إنها مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وبالديمقراطية وبالمساواة للجميع. إن هذه المهمة لا تنتهي في برلين، وعلينا أن نكثف جهودنا.